إضمار «أن» المصدرية
(دراسة نحوية)

د. عبد الهادي عبد الكريم برهوم(*)

اختصت (أن) من بين نواصب المضارع بأنها تعمل في الإظهار والإضمار ، وهي تظهر وجوبًا في نحو قولنا : جئتك لئلا تضربَ زيدًا ، أي إذا وقعت بين لام الجرو ولا النافية ، ويكون ظهورها جائزًا إذا كانت بعد لام الجر ولم تصحبها (لا) النافية نحو قولنا: جئتك لأقرأ ، ويجوز : جئتك لأن أقرأ ، أما إن سبقتها (كا) المنفية فإن (أن) تضمر وجوبًا نحو قولنا : ما كان زيدٌ ليفعل ، ونحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾(١).

هذا ما ذكره ابن مالك في الألفية بقوله(٢) :

وبين (لا) ولام جرٍ التُزِمْ
إظهارُ (أنْ) ناصبةً ، وإنْ عُدِمْ
(لا) فأن أعملْ مظهرًا أو مضمرًا
وبعد نفي كان حتمًا أضمرا

وإنما عملت مظهرة ومضمرة لقوتها في العمل ، قال ابن مالك : «لقوة (أن) في العمل نصب بها الفعل مظهرة ومضمرة جوازًا ولزومًا»(٣).

---

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين.

ولأنها تعمل ظاهرة ومضمرة كانت أصل نواصب المضارع ، فالظاهرة كقولك : آمرك أن تذهب ، والمضمرة كقولك : يعجبني ضرب زيد ويغضبَ ، وقد عملت في الفعل النصب لمشابهتها (أن) الثقيلة من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لفظهما واحد إلا في التشديد.

الثاني : أن هذه تختص بالأفعال كما أن الثقيلة تختص بالأسماء.

الثالث : أن هذه مع الفعل تكون مصدرًا ، والثقيلة مع معموليها كذلك تكون مصدرًا[٤].

يُنصَبُ المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود ، وحتى ، وواو المعية ، وفاء السببية ، وأو بمعنى (إلى)[٥].

قال ابن جنى : «وتُضمر أن بعد خمسة أحرف ، وهي : الفاء ، والواو ، وأو ، ولام الجر ، وحتى»[٦].

ويُنصب الفعل بعد هذه الأحرف بإضمار (أن) لا بها نفسها[٧].

قال ابن يعيش : «فإن قيل : ولم قلتم : إن (أن) مقدرة بعد هذه الحروف ، ولم تكن مقدرة بعد (إذن) و(لن) و(كي) قيل إن (إذن) و(لن) و(كي) في أحد وجهيها تلزم الأفعال ، وتُحْدثُ فيها معاني ، فصارت كـ (أن) في لزومها الفعل فحُمِلتْ عليها ، وعملت عملها لمشاركتها إياها على ما وصفنا ، فأما اللام وحتى فهما حرفا جر ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، فإذا وُجد الفعل بعدهما منصوبًا كان بغيرهما ، فإذا قدّرت (أن) صارت اللام وحتى عاملتين في اسم على أصلهما ، لأن (أن) والفعل في تأويل الاسم»[٨].

وقال أبو الحسن الورّاق : «وذلك أن حتى قد ثبت حكمها أن تخفض الأسماء ، ولا يجوز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل ، فلما وجدنا الفعل بعد (حتى) منصوبًا وقد استقر لها الخفض ، وأمكن أن تُجعَل في هذا الموضع على بابها ، بأن تقدر بعدها (أن) ؛ لأن (أن) والفعل بمنزلة المصدر ، فتصير (حتى) في المعنى خافضة لـ (أنْ) وما تعلق بها ، وجب أن تقدر (أن) بعدها ، لئلا يخرجها عن أصلها وعن أحكام العوامل»[٩].

أولاً : اللام :

نحو قولك زرتك لتكرمني ، أي : لكي تكرمني ، والتقدير لأن تكرمني[١٠].

وتستعمل على ثلاثة أوجه : أحدها : جواز إظهار (أن) معها في الواجب ، فمثال الإضمار قوله تعالى : ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾ (الفتح : ١ ، ٢) ، ومثال الإظهار قوله تعالى : ﴿**وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ**﴾ (الزمر : ١٢) ، فجواز الإظهار لأن اللام ليست من عوامل الأفعال ، والإظهار لأنه الأصل[١١].

والثاني : وجوب إظهار (أن) معها وذلك إذا توسطت (لا) بينها وبين الفعل كقوله تعالى : ﴿**لِئَلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾ (الحديد : ٢٩)[١٢].

قال ابن يعيش : «فأما مع «لا» النافية ، فيجب ظهور «أن» ، ولا يحسن حذفها كقوله تعالى : ﴿**لِئَلَا يَعْلَمَ أَهْلُ**﴾ والعلة في ذلك أن هذه اللام هي اللام في قوله تعالى : ﴿**لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ**﴾ (يوسف : ٥٢) ، لكنها في الموجب باشرت لفظ الفعل ، وأصلها أن تدخل على الاسم ، إذ

كانت حرف جر ، وحروف الجر مختصة بالاسم ، فباشروا باللام هنا لفظ الفعل ؛ لأن «أن» حاجز مقدر بينهما مع الفعل مشابه للاسم وخصوصًا المضارع ، وتالٍ له في المرتبة فلم يجيزوا دخوله على الحرف لبعده من الاسم بخلاف لفظ الفعل ، ووجه ثانٍ وهو أنهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظ «لا» فيتوالى لامان ، وذلك مستثقل ، فأظهروا «أن» ليزول ذلك الثقل ، لأن حذف «أن» إنما كان لضرب من التخفيف ، فلما أدى إلى ثقل من جهة أخرى عادوا إلى الأصل»[١٣].

والثالث : وجوب إضمار (أن) وذلك في سياق النفي نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ (الأنفال : ٣٣)[١٤].

أي إذا سبق اللام كون ناقص ماضٍ منفي وجب إضمار (أن) بعدها ، وهذا معنى كلام ابن مالك في الألفية وذلك في قوله :

وبعد نفى كان حتمًا أضمرا ...

ونحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ (العنكبوت : ٤٠) ، و﴿لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (النساء : ١٣٧)[١٥].

وقد بين الأشموني أن تسميتها بلام النفي هو الصواب ، والذي سمّاها بذلك هو النحاس ، وليس لام الجحود كما هو المشهور[١٦].

وقد ذهب الكوفيون إلى أن (لام) كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) كقولنا : جئتك لتكرمني ، واحتجوا بأنها قامت مقام (كي) وتشتمل على معناها ، وكما نصبت (كي) الفعل فكذلك ما قام مقامه[١٧].

وذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل (أن) مقدرة بعدها ، والتقدير : جئتك لأن تكرمني ، واحتجوا بأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل

الأسماء لا يجوز أن تعمل في الأفعال ، ولذلك وجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير (أن) ، وقد وجب تقدير (أن) دون غيرها لأنها تكون مع الفعل مصدرًا يحسن دخول حرف الجر عليه ، وهي أم الباب ، فكان تقديرها أولى من غيرها ، ولذلك يجوز أن تظهرها بعد اللام ويجوز أن تضمرها[١٨].

وقد وافق أبو البركات الأنباري البصريين في هذه المسألة ، وأجاب عن كلمات الكوفيين في قولهم : إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام (كي) ، وكي تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، قال الأنباري إنه لا يسلم أن (كي) تنصب بنفسها على الإطلاق ، بل هي تنصب تارة بتقدير (أن) لأنها جارة ، وتارة تنصب بنفسها ، وحملها على حالة تقدير (أن) أولى من حملها عليها في حالة نصبها للفعل بنفسها ، لأنها في حالة تقدير (أن) تكون (كي) جارة كما أن اللام جارة ، وفي حالة نصب الفعل بنفسها تكون (كي) حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن (كي) تنصب في هذه الحالة بتقدير (أن) فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير (أنْ)[١٩].

وفي قول الكوفيين إنها تشتمل على معنى (كي) ، يقول الأنباري إنها كما تشتمل على معنى (كي) إذا كانت ناصبة ، فإنها كذلك تشتمل على معنى (كي) إذا كانت جارة ؛ لأنه لا فرق في المعنى بين (كي) الناصبة و(كي) الجارة ، مع أن كونها في معنى (كي) الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإن الحرفين قد يتفقان في المعنى وإن اختلفا في العمل ، ألا ترى أن اللام في قولك : (جئت لأكرمك) هي بمعنى (كي) في

قولك (جئت كي أكرمك) ، ولكي أكرمك ، وإن كانت اللام حرف جر ، و(كي) حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر فكذلك هاهنا[٢٠].

وفي قول الكوفيين : إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء ؛ إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم : ليقمْ زيدٌ. أجاب أبو البركات بأنكم إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء فقد بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وما عمل العامل إلا لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل[٢١].

وفي قولهم : إنها تجزم الفعل أجاب الأنباري بأن اللام الجازمة غير لام الجر ، فالجازمة هي لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، نحو قولنا : جئتك لتقوم ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : ليقمْ زيدٌ ، وليذهبْ عمرو ، فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرق بين اللامين ، والله تعالى أعلم[٢٢].

ثانيًا : حتى :

حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام ، وهي : جار ، عاطف ، ابتدائي ، ثم قال الكوفيون إنها تكون حرف نصب ينصب المضارع بنفسه[٢٣].

أولاً : حتى الجارة :

ذهب البصريون إلى أن (حتى) جارة ، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) وذلك لأنها من عوامل الأسماء بإجماع النحاة ، وإذا كانت كذلك فما

ينبغي لعوامل الأسماء أن تعمل في الأفعال ، وكذلك العكس صحيح ، ولذلك وجب أن يكون الفعل منصوبًا بأن مقدرة ، وإنما قُدّرتْ (أن) دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر ، وهي أمّ الحروف الناصبة للفعل فقد وجب تقديرها دون غيرها[٢٤].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن (حتى) تنصب الفعل بنفسها لأنها إما بمعنى (كي) التعليلية في قولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، وإما بمعنى (إلى أن) الغائية نحو قولك : اذكر الله حتى تطلع الشمس ، فإذا كانت بمعنى (كي) فهي تقوم مقامها ، ولمّا كانت (كي) ناصبة فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام (أن) فهي تنصب كذلك مثلها ، وهذا بمنزلة واو القسم التي قامت مقام الباء فعملت عملها ، وكذلك واو (رب) لمّا قامت مقام (رب) عملت عملها[٢٥].

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، قال أبو الحسن الورّاق : «وذلك أن (حتى) قد ثبت حكمها أن تخفض الأسماء ، ولا يجوز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل ، فلما وجدنا الفعل بعد (حتى) منصوبًا ، وقد استقرّ لها الخفضُ ، وأمكن أن تُجعل في هذا الموضع على بابها ، بأن تقدر بعدها (أن) ؛ لأن (أن) والفعل بمنزلة المصدر ، فتصير (حتى) في المعنى خافضةً لـ (أنْ) وما تعلق بها ، وجب أن تقدر (أن) بعدها ، لئلا يخرجها عن أصلها ، وعن أحكام العوامل»[٢٦].

ثم أورد أبو الحسن الورّاق نقاشًا مفيدًا في هذه المسألة بأنه إذا قال قائل : هلا جعلتم أصلها النصب للفعل إذا كان إظهار (أن) لا يجوز ، وستضطرون إلى إضمار حرفٍ يخفض الاسم إذا وليها[٢٧].

فالجواب أن حروف الجر تقوم بنفسها ، والمحذوف لا يحذف في العربية حتى تقوم دلالة على حذفه ، فلما وجدناهم يقولون : ضربت القوم حتى زيدٍ ، ويخفضون ، علمنا أنها حرف خفض[٢٨].

فإن قيل ألا يحسن أن يكون التقدير : ضربت القوم حتى انتهيت إلى زيدٍ؟ أُجيب بأنه لا يجوز هذا ، لأننا أضمرنا فيه فعلاً وحرفًا ، والأفعال التي تصل بحرف الجر لا يجوز إضمارها ، ولهذا لا يجوز أن تقدر الجر بعد (حتى) بحرفٍ سواها[٢٩].

كذلك إضمار (أن) له نظير لأنه تخفيف بعض الاسم ، وبعض الاسم موجود في كلامهم ، ولذلك كان جعل (حتى) خافضة للاسم أولى من جعلها ناصبة للفعل ، كذلك ثبت أن معنى (حتى) قريب من معنى (إلى) وقد ثبت أن إلى خافضة ، وعليه فالواجب أن تكون (حتى) كذلك لقربها منها في المعنى[٣٠].

والدليل على صحة ما ذهب إليه البصريون قول الشاعر :

داويت عينَ أبي الدهيق بمطله حتى المصيفِ ويغلوَ القعدانُ[٣١]

فلو كانت حتى ناصبة بنفسها لما جاز هذا بجر (المَصيف) ونصب الفعل (يغلو) ، لأن حتى لا يمكن أن تكون في ذات اللحظة ناصبة وخافضة ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ، ولمّا لم يكن ما قبل الفعل (يغلو) فعلاً منصوبًا بل كان اسمًا مجرورًا فقد وجب أن يكون ما بعد الواو مجرورًا ، وبذلك فقد وجب أن يكون الفعل (يغلو) منصوبًا بتقدير (أن) لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم[٣٢].

ولمجرور (حتى) شرطان :

الأول : أن يكون ظاهرًا ، فهي لا تجر الضمير عند سيبويه وجمهور البصريين ، وأجازه الكوفيون والمبرد ، ومن ذلك قول الشاعر :

فلا والله لا يُلفى أناسٌ فتىً حتاكَ يا ابن أبى يزيد[٣٣]

وهو عند البصريين ضرورة[٣٤].

قال ابن الخباز : «ومن أحكام الجارة أنها لا تدخل على المضمر ، فلا تقول : قام القوم حتّاك»[٣٥].

والثاني : أن يكون المجرور آخر جزءٍ ، أو ملاقيًا لآخر جزء ، فالأول كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، والثاني كقولك : سرتُ النهار حتى الليل ، وكقوله تعالى : ﴿**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾ (القدر : ٥) ، ولو قلت : أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها لم يجز[٣٦].

قال ابن الخباز : «أن يكون مجاورًا لآخر جزء مما قبلها كقولك : صمت رمضان حتى يوم العيد ، وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأن الغرض منها تعدية الفعل المتعلقة هي به إلى المجرور بها شيئًا فشيئًا حتى يأتي على أخره»[٣٧].

واختلف النحاة في المجرور بها : هل يدخل فيما قبلها أم لا؟ وقد أثبت المرادي هذا الاختلاف ، وذكر أن المبرد وابن السراج وأبا علي وأكثر المتأخرين على أنه يدخل فيما قبلها ، وابن مالك على احتمال الوجهين[٣٨].

وأكد هذا الاختلاف ابن هشام مبينًا أنه إذا لم توجد قرينة توضح دخول ما بعدها أو عدمه حُمِل على الدخول ، ثم بين أن الخلاف فيها مشهور ، وليس كما زعم القرافي وذلك في قوله : «ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعد الدخول ؛ حملاً على الغالب في البابين ، هذا هو الصحيح في البابين ،

وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتى) ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاق في (حتى) العاطفة لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو»[٣٩].

أما ابن يعيش فلم يذكر خلافًا في ذلك إذ يقول وهو يشرح كيف حُمِلَتْ حتى على (إلى) في معنى الغاية قال : «وكلاهما غاية كما ترى ، إلا أن (حتى) تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ، فمعناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِق بها ، فلذلك خالفت (إلى) ، فإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها بالخفض ، كان المعنى أنني لم أُبق منها شيئًا كما لو كانت العاطفة»[٤٠].

وإذا انتصب الفعل بعد (حتى) فهي على ضربين (أو وجهين) :

الأول : أن يكون الفعل الأول سببًا للثاني ، أي أن تكون حتى بمعنى (كي) التعليلية كقولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، وكلمته حتى يأمر لي بشيء ، ولا يلزم هنا امتداد السبب إلى وجود المسبب.

الثاني : أن تكون بمعنى الغاية ، كقولك سرت حتى تطلع الشمس ، وسرت حتى يؤذنَ المؤذن أي إلى أن تطلع الشمس ، وَيؤذن المؤذن ، فهذه لا تكون إلا بمعنى (إلى أن) لأن طلوع الشمس لا يؤديه فعلك ، وكذلك قولك : لأنتظرنّه حتى يقدم ، فالانتظار متصل بالقدوم ، لأن المعنى إلى أن يقدم[٤١].

فإذا كانت حتى على أحد هذين المعنيين فلا بد من نصب المضارع بعدها ، قال ابن يعيش : «فكل ما اعتوره هذان المعنيان فالنصب له لازم»[٤٢].

ولا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً ، لأن العوامل الظاهرة لا تعمل في فعل الحال وذلك لمشابهته الأسماء لدوامه ولذلك لم تعمل فيه عوامل الأفعال الظاهرة كما لم تعمل في الأسماء ، فإذا وجدت الفعل منصوبا كان مستقبلاً أو في حكم المستقبل ، فالأول كقولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، فالسبب والمسبب يدلان على الاستقبال فالطاعة ودخول الجنة لم يحدثا بعد ، ومثال الثاني وهو ما في حكم المستقبل : كقولك : سرت حتى أدخلها ، فإن كان السبب والمسبب قد وُجدا إلا أن الأول مفعول من أجل وجود الثاني ، وهو السبب وقد كان مترقبًا منتظرًا فهو في حكم المستقبل الآن ، فالسبب في كلا الوجهين مستقبل حقيقة أو حكمًا(٤٣).

ثانيًا : حتى العاطفة :

قال ابن جني : «وتكون عاطفة كالواو ، ويُبتدأ بعدها الكلام ... وإذا كانت عاطفة قلت: قام القوم حتى زيدٌ ، ورأيت القوم حتى زيدًا ، ومررت بالقوم حتى زيدٍ»(٤٤).

ومن العاطفة قولك : قدم الحجاجُ حتى المشاةُ ، ورأيت الحجاجَ حتى المشاةَ ، ومررتُ بالحجاج حتى المشاةِ ، فهذه هي العاطفة كما ذكر المرادي وتشرك في الإعراب والحكم ، وقد ورد العطف بها عند سيبويه وغيره من البصريين ، أما الكوفيون فقد رفضوا ذلك وقالوا إنها ليست بعاطفة ، وأعربوا ما بعدها على إضمار عامل(٤٥).

قال ابن الخباز : «وإذا كانت عاطفة شرك ما بعدها ما قبلها في الإعراب كقولك : قام القوم حتى زيدٌ بالرفع ، ورأيت القوم حتى زيدًا بالنصب ، ومررت بالقوم حتى زيدٍ بالجر»[٤٦].

ويشترط في المعطوف بحتى أمران : الأول : أن يكون بعضًا مما قبلها أو كالبعض منه ، فمثال الأول قولك : قدم الحجاجُ حتى المشاةُ ، والثاني كقولك : قدم الصيادون حتى كلابهم[٤٧].

والثاني : أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ، والزيادة تشمل القوة والتعظيم ، والنقص يشمل الضعف والتحقير ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر[٤٨] :

قهرناكم حتى الكماةَ فإنّكم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا[٤٩]

وهي تعطف مفردًا على مفرد فقط ، ولا تعطف الجمل ، وإذا عُطِف بها فإن ما بعدها يدخل في حكم ما قبلها كما سبق بيانه بخلاف (حتى) الجارة التي قد يدخل في حكمه وقد لا يدخل ، فالذي بعد العاطفة يكون الانتهاء به ، والذي بعد الجارة قد يكون الانتهاء به ، وقد يكون الانتهاء عنده[٥٠].

والجارة أعم من العاطفة ؛ لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر ، ولا عكس ، فالجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف ، ومنها إذا كان الكلام دالاً على أن ما بعدها ليس شريكًا لما قبلها كما في قولنا : صمتُ الأيام حتى يومِ الفطر ، فهنا يجب الجر ، ومنها كذلك إذا لم يكن قبلها ما يعطف عليه نحو قوله تعالى : ﴿**حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾ فيجب الجر

هنا أيضًا ، والخلاصة في ذلك أنهم اتفقوا على أنها لا يعطف بها إلا حيث تجرّ ، ولا يلزم العكس[٥١].

حيثما جاز العطف والجر فالجر أحسن إلا في نحو قولنا : ضربت القوم حتى زيدًا ضربته ، فالنصب هنا أحسن ، وهو على وجهين الأول : أنها عاطفة ، و(ضربته) توكيد ، والثاني : أنها ابتدائية و(زيدًا) منصوب على الاشتغال و(ضربته) مفسر[٥٢].

وإذا عطفنا بـ (حتى) في الجر فالأحسن إعادة الجار نحو قولنا : مررت بالقوم حتى بزيدٍ ؛ لئلا تلتبس بالجارة ، أما إذا قلت : مررت بهم حتى بزيدٍ فقد وجب إعادة الجار لأن المعطوف عليه مضمر مجرور[٥٣].

ثالثًا : (حتى) الابتدائية :

وهي حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر[٥٤].

قال ابن جني : «وإذا ابتدئ بعدها الكلام ، قلت : قام القومُ حتى زيدٌ قائم ، ومررت بهم حتى جعفرٌ ممرور به»[٥٥].

قال جرير :

فما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلةَ ، حتى ماء دجلةَ أشكلُ[٥٦]

وتليها الجملة الفعلية المصدّرة بمضارع مرفوع نحو قوله تعالى : ﴿**وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾ (البقرة : ٢١٤) ، على قراءة الرفع ، أو مصدّرة بماضٍ نحو قوله تعالى : ﴿**حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ**﴾ (الأعراف: ٩٥)[٥٧].

وقد ذكر ابن هشام أن (حتى) الابتدائية دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قول امرئ القيس[٥٨] :

سريتُ بهم حتى تكلُّ مطيهم وحتى الجيادُ ما يقدْنَ بأرسانِ[٥٩]

وذلك برواية مَنْ رفع الفعلَ (تكل) ، ومعناه حتى كلّت ، ورواية النصب على أن (حتى) جارة[٦٠].

والجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية لا محل لها من الإعراب ، قال المرادي : «والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، خلافًا للزجاج ، فإنه ذهب إلى أن (حتى) هذه جارّة ، والجملة في موضع جر بـ (حتى) وهو ضعيف. قال ابن الخباز : لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل ، وذلك غير معروف»[٦١].

وقال ابن هشام[٦٢] : «ولا محل للجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية ، خلافًا للزجاج وابن درستويه ، زعمًا أنها في محل جر بحتى ، ويردّه أن حروف الجر لا تُعلَّق عن العمل».

ثالثًا : واو المعية :

قال ابن جني : «وأما (الواو) فإذا كانت بمعنى الجمع ، والجواب ، مجردة من العطف ، فإن الفعل أيضًا ينتصب بعدها بـ (أن) مضمرة ، تقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، أي : لا تجمع بينَهما»[٦٣].

وقال ابن الخباز في شرح كلام ابن جني : «وأما الواو فتنصِبُ في كل موضع نصبت فيه الفاء»[٦٤].

وهذا ما ذكره ابن مالك في الألفية بقوله :

والواو كالفاء إنْ تفد مفهوم (مع)

كـ (لا تكن جَلْدًا وتظهرَ الجزع)[٦٥]

أي أن جميع المواضع السابقة من نفي أو طلب التي نُصب فيها المضارع بإضمار (أن) وجوبًا مع فاء السببية يُنصبُ فيها ذاتها مع واو المعية (أي بشرط أن تكون بمعنى المصاحبة)[٦٦].

فالأمر : كقولك : زرني وأزورك ، وكقول الشاعر :

فقلتُ ادعى وأدعوَ إن أندى لصوتٍ أن ينادى داعيان[٦٧]

أي لتكن منك زيارة ومني زيارة بمعنى الجمع بين الزيارتين ، وكذلك في البيت دعوة منك ودعوة مني.

والنهي كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ومنه قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيمُ[٦٨]

ومن النهي أيضًا قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ**﴾ (البقرة : ٤٢)[٦٩].

والاستفهام كقولك : أتجلس وتحدثنا ، وكقول الشاعر :

ألم أكُ جاركم وتكون بيني وبينكم المودةُ والإخاءُ[٧٠]

والنفي كقولك : لا يسعني شيء ويعجزَ عنك ، وكقوله تعالى : ﴿**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾ (آل عمران : ١٤٢)[٧١].

ومن النفي قول الشاعر :

قتلتُ بعبد الله خيرَ لداته ذؤابًا فلم أفخره بذاك وأجزَعَا[٧٢]

والتمني : كقولك : ليته يزورنا ويحدثنا ، وقرأ حمزة وحفص : ﴿**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ (الأنعام : ٢٧) ، وذلك بنصب الفعلين (نكذب ، ونكون)[٧٣].

وقد ثبتت قراءة هذه الآية على وجهين : برفع الفعلين (نكذب ونكون) ، وبنصبهما كذلك ، فالرفع على العطف على (نُردُّ) وهذا عند عيسى بن عمر ، أما أبو عمرو بن العلاء فكان الرفع عنده على سبيل الاستئناف ، أما النصب فهو قراءة حمزة وابن عامر وحفص وهو على معنى الجمع ، والتقدير : يا ليتنا يجمع لنا الرد ، وترك التكذيب(٧٤).

قال أبو القاسم الزجاجي : «بالرفع على العطف ، والنصب على الجواب بالواو»(٧٥).

والعرض كقولك : ألا تجلسُ وتحدّثنا(٧٦) ، والدعاء نحو قولك : اللهم اغفرْ لي وتدخلَني الجنة(٧٧).

والتحضيض كقولك : هلاّ تزور زيدًا وتعطيه ، وتسمى هذه الواو في المواضع الثمانية السابقة «واو الجمع» لأن الغرض منها الجمع ، ففي قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، المقصود بذلك : لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ، ولو أردت أن تنهاه عن الفعلين على كل حال مفترقين ومجتمعين جزمت الفعلين(٧٨).

وقد ذكر الأنباري الخلاف في عامل النصب في المضارع بعد واو المعية في المسألة الخامسة والسبعين فبيّن أن الكوفيين قالوا إن الفعل المضارع (تشرب) في قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب على الصرف ، واحتجوا بقولهم : إنما قلنا إنه منصوب على الصرف لأن الثاني مخالف للأول ، وذلك لأنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشربِ اللبن ، وأن المراد بقولهم السابق : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن بجزم الأول ونصب الثاني النهي عن الفعلين

مجتمعين لا منفردين ، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعًا ولكان المراد النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ، فلو طعم كل واحد منهما منفردًا عن الآخر أو معه لارتكب المنهي عنه ، لأن الثاني موافق للأول في النهي لا مخالف له ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فالثاني فيه مخالف للأول ، فلما كان الثاني مخالفًا للأول ومصروفًا عنه صارت مخالفته للأول ناصبًا له ، وصار هذا كما قلنا في الظروف في نحو : زيد عندك ، وكما كان في المفعول معه كذلك نحو : لو تُرك زيدٌ لأكله ، فلما كان الخلاف هناك موجبًا للنصب فكذلك هاهنا[٧٩].

وقد ردَّ الأنباري عن كلمات الكوفيين بقوله إننا بينا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب ، بل ما ذكرتموه يوجب تقدير (أن) لا أن يكون الخلاف الصرف هو العامل[٨٠].

ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن زيدًا في قولنا : (أكرمت زيدًا) لم ينتصب بالفعل ، بل بكونه مفعولاً وهذا محال ، لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون الفعل قد نصبه ، فكذلك هاهنا الذي أوجب نصب الفعل بتقدير أن هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول ، كما أن الذي أوجب نصب (زيد) في قولك : (أكرمت زيدًا) وقوع الفعل عليه[٨١].

وهذا دليل على صحة ما ذهب إليه الأنباري في دفعه لحجة الكوفيين.

وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف ، وقد ردّ الأنباري كلامه أيضًا ، وقال عنه إنّه

باطل ؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفي امتناع ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه[٨٢].

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن الفعل منصوب بتقدير (أن) ، واحتجوا بقولهم إنما قلنا إنه منصوب بتقدير (أن) لأن الأصل في الواو أنها عاطفة ، والأصل في حروف العطف ألا تعمل لأنها غير مختصة ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى حوّل إلى الاسم ، فاستحال أن يُضم الفعل إلى الاسم فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وقد وافق الأنباري البصريين في هذه المسألة كذلك[٨٣].

وقد أنكر المرادي ما ذهب إليه الكوفيون بقوله : «وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف ، وهو فاسد ، لأن الخلاف معنى ، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها»[٨٤].

رابعًا : فاء السببية :

قال ابن جني : «فأما الفاء فإذا كانت جوابًا لأحد سبعة أشياء ، وهي : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والتمني ، والدّعاء ، والعرض ، فإن الفعل ينتصب بعدها بـ (أن) مضمرة»[٨٥].

قال ابن مالك في الألفية :

وبعد (فا) جواب نفيٍ أو طلبْ

محضَيْنِ (أنْ) ، وسترُها حَتمٌ ، نَصَبْ[٨٦]

أي أنّ (أنْ) تُحذف هنا وجوبًا ، ومع هذا تنصب الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض أو طلب محض ، فالنفي المحض هو

الخالص من معنى الإثبات ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر : ٣٦) ، فإن لم يكن خالصًا من معنى الإثبات وجب رفع ما بعد الفاء ، وذلك كقولنا : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا[٨٧].

والطلب ويشمل : الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض ، والتحضيض ، والتمني[٨٨].

كذلك ذكر ابن مالك الأنواع الثمانية : النفي والطلب ويشمل الأنواع السبعة التي ذكرها ابن عقيل ، وذلك في قوله : «ولا يطرد نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء إلا في جواب نفي أو طلب : وهو الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني»[٨٩].

فالأمر كقولك : زرني فأزورك ، أي : زرني فأن أزورك ، ومنه قول الراجز :

يا ناقُ سيري عنقًا فسيحا إلى سليمانَ فنستريحا[٩٠]

فقد استشهد به على نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية التي سُبقت بالأمر[٩١].

والنهي كقولك : لا تشتمه فيشتمك ، ومنه قوله تعالى : ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ (طه : ٦١) ، وقوله تعالى : ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه: ٨١)[٩٢].

- والدعاء كقولك : اللهم ارزقني بعيرًا فأحجَّ عليه[٩٣].

وكقول الشاعر :

ربِّ وفقني فلا أعدلَ عن سَنَن الساعين في خير سَنَنْ[٩٤]

فالشاهد نصب الفعل (أعدل) بأن مضمرة بعد فاء السببية التي سُبقت بالدعاء[٩٥].

- والاستفهام : كقولك : هل تكرمُ زيدًا فيكرمَك ، وكقوله تعالى : ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا﴾ (الأعراف : ٥٣)[٩٦].

ومنه قول الشاعر :

هل تعرفون لُباناتي فأرجو أن

تُقضىَ فيرتدَّ بعضُ الروح للجسد[٩٧]

فقد نصب الفعل المضارع (أرجو) بأن مضمرة بعد فاء السببية التي سُبقت بالاستفهام.

- والتمني : كقولك : ليته عندنا فيحدثَنا ، وكقوله تعالى : ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء : ٧٣)[٩٨].

- والعرض : كقولك : ألا تنزل فتصيبَ خيرًا[٩٩].

ومن العرض قول الشاعر :

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك فما راءٍ كمن سَمِعَا[١٠٠]

فقد نصب الفعل (تبصر) بأن مضمرة بعد فاء السببية التي سُبقت بالعرض (ألا تدنو..).

- والتحضيض : كقولك : هلا أمرت فتطاعَ ، وكقوله تعالى : ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون : ١٠)[١٠١].

وأقد أورد الأنباري هذه المسألة في مسائل الخلاف في عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية وبين أن الكوفيين قالوا إن ناصب الفعل هو الخلاف ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن ناصب الفعل هو الفاء نفسها لأنها خرجت عن باب العطف ، أما البصريون فقالوا إن ناصب المضارع (أن) مضمرة وذلك لأنّ الأصل في الفاء أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف ألا تعمل لأنها لا تختص فتدخل على الاسم وعلى الفعل فوجب ألا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى حُوِّل إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وقد وافق الأنباري البصريين في هذه المسألة[١٠٢].

خامسًا : (أو) :

(أو) حرف عطف معناه الشك والإبهام[١٠٣] ، ومذهب الجمهور أنها تُشرِك في الإعراب وليس في المعنى ، فأنت في قولك : قام زيد أو عمرو ، الفعل هنا واقع من أحدهما ، وقد ذهب ابن مالك إلى أنها تشرك في الإعراب والمعنى لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى ألا ترى أن كلاً منهما مشكوك في قيامه ، وقد علّق المرادي على ذلك بأن الوجهين صحيحان[١٠٤].

قال ابن جني : «وأمّا (أو) فإذا كانت بمعنى (إلا أنْ) فإن الفعل ينتصب بعدها بأن مضمرة أيضًا ، تقول : لأضربنه أو يتقيني بحقي ، معناه : إلا أن يتقيني»[١٠٥].

ومن ذلك قول الشاعر :

فقلتُ له لا تبكِ عينُك إنّما

نحاولُ ملكًا أو نموت فنعذَرَا[١٠٦]

ومعناه : إلا أن نموت ، والتقدير في الإعراب : أو أن نموتَ ، هذا ما ذكره ابن جني في معنى البيت[١٠٧].

قال ابن مالك : «المعنى : إلا أن نموت فنعذر ، ولو رفعه لكان عربيًا جائزًا على وجهين : على أن يشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعًا من الأول تقديره: أو نحن نموت»[١٠٨].

وقد ذكر المرادي هذا البيت مرجحًا رأي البصريين في (أو) وذلك في قوله : «مذهب الكسائي أن (أو) هذه ناصبة للفعل بنفسها ، وذهب قوم من الكوفيين منهم الفراء إلى أنه انتصب بالخلاف ، ومذهب البصريين أن (أو) هذه هي العاطفة ، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة ، وهو الصحيح»[١٠٩].

قال ابن مالك في الألفية :

كذاك بعد (أو) إذا يصلحُ في

موضعها (حتى) أو (إلاّ) أنْ خَفِي[١١٠]

أي يجب إضمار (أن) بعد (أو) المقدّرة بحتى أو (إلاّ) ، فتقديرها بحتى إذا كان الفعل الذي يسبقها مما ينقضي شيئًا فشيئًا وذلك نحو قول الشاعر :

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى

فما انقادت الآمالُ إلا لصابر[١١١]

والمعنى : لأستسهلن الصعب حتى أدركَ المنى ، قال ابن عقيل : «فـ (أدرك) منصوب بأن المقدرة بعد (أو) التي بمعنى (حتى) ، وهي واجبة الإضمار»[١١٢].

وتقديرها بإلاّ إن لم يكن الفعل السابق مما ينقضي شيئًا فشيئًا ، وذلك نحو قول الشاعر:

وكنتُ إذا غمزتُ قناة قومٍ

كسرتُ كعوبها أو تستقيمها[١١٣]

والمعنى : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، والفعل (تستقيم) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد أو[١١٤].

ويلي المضارعُ (أو) على وجهين :

أحدهما : أن يكون مساويًا للفعل الذي قبلها في الشك فيكون تابعًا له في الإعراب ، نحو قولك: هو يقيم أو يذهب ، ويجب أن تقوم أو تذهب ، وليقمْ زيدٌ أو يذهبْ.

والثاني : أن يكون مخالفًا ، فيكون هو على الشك ، والفعل الذي قبل (أو) على اليقين ، وحينها لا يتبعه في الإعراب لأنه لم يشاركه في حكمه ، بل ينصب بأن واجبة الإضمار[١١٥].

قال ابن يعيش : «ومما يؤكد عندك الفرق بينهما أنك إذا قلت : (ستكلم زيدًا ، أو يقضي حاجتك) فتنصب (يقضي) على معنى : إلاّ أن يقضي ، فقد جعلت قضاء حاجتك سببًا لكلامه ، وإذا عطفت ، فإنما تخبر بأنه سيقع أحد الأمرين من غير أن يدخله هذا المعنى ، ويوضح ذلك لك أن الفعلين اللذين في العطف نظيران ، أيهما شئت قدّمته فيصح به المعنى ، فتقول : سيقضي حاجتك زيدٌ أو تكلمه ، إذا عطفت ، فأيهما قدمت كان المعنى واحدًا ، وإذا نصبت اختلف المعنى ، فدلّ على السبب كما بينت لك»[١١٦].

وقد بين ابن يعيش مناسبة الربط بين (أو) و(إلا أن) حتى كانت في معناها بأنها مناسبة ظاهرة وهي العدول عما أوجبه اللفظ الأول لأننا حين نقول : جاءني القوم إلا زيدًا ، فاللفظ الأول قد أوجب دخول زيد فيما دخل فيه القوم لأنه منهم ، فإذا قلت (إلا) فقد أبطلت ما أوجبه الأول ، وكذلك إذا قلت : جاءني زيد أو عمرو ، فقد أوجبت المجيء لزيد قبل دخول (أو) فلما دخلت بطل ذلك الوجوب ، وهذا الوجه هو اختيار سيبويه وهو كونها بمعنى (إلا أن) ولم يذكر غيره ، وقد بين ابن يعيش أن من النحويين مَنْ يجعلها غائية بمعنى (إلى) ومنهم الزمخشري ، قال ابن يعيش : «وإياه اختار صاحب هذا الكتاب»(١١٧).

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه سيبويه وعدّه صوابًا وذلك في قوله : «وكل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) يصح فيه تقديرها بـ (إلاّ أن)، من غير عكس ، ولذلك لم يذكر سيبويه إلاّ تقدير (إلاّ أن) وهو الصواب»(١١٨).

الخلاصة (أو الخاتمة)

١- (أن) المصدرية هي أصل نواصب المضارع ، واختصت من بين هذه النواصب بأنها تعمل ظاهرة ومضمرة وذلك لقوّتها في العمل.

٢- يُنصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، وواو المعية ، وحتى ، وأو ، ولام الجر.

٣- يجوز إظهار (أن) وإضمارها مع اللام ، فالإظهار كقوله تعالى : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الزمر : ١٢) ، والإضمار كقوله

تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ (الفتح : ١ ، ٢).

٤- يجب إظهار (أن) إذا وقعت بين لام الجر و(لا) كقوله تعالى : ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد : ٢٩).

٥- يجب إضمار (أن) إذا سبق اللام الجارة كون منفي وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ (العنكبوت : ٤٠).

٦- ذهب الكوفيون إلى أن اللام هي الناصبة للفعل لأنها قامت مقام (كي) ، وذهبَ البصريون إلى ناصب الفعل (أن) مقدرة لأن اللام من عوامل الأسماء ولا تعمل في الأفعال ، وقد وافق الأنباري البصريين وأجاب عن كلمات الكوفيين وردّها.

٧- كذلك ذهب الكوفيون إلى أن حتى تنصب المضارع بنفسها لأنها بمعنى (كي) التعليلية ، وذهب البصريون إلى أن (حتى) جارة فهي من عوامل الأسماء ، وأن المضارع نصب بأن مقدرة ، وقد وافق الأنباري البصريين كذلك في هذه المسألة.

٨- تستعمل حتى جارة ، وعاطفة ، وابتدائية ، ولمجرورها شرطان : الأول : أن يكون ظاهرًا فلا تجر المضمر عند سيبويه وجمهور البصريين ، وأجازه الكوفيون والمبرد ، والشرط الثاني : أن يكون المجرور آخر جزءٍ ، أو ملاقيًا لآخر جزء.

٩- معنى (حتى) إذا خفضت كمعناها إذا نُسق بها ، وإذا انتصب الفعل بعد حتى فهي على ضربين : أن تكون تعليلية بمعنى (كي) ، أو أن تكون غائية بمعنى (إلى أن).

١٠- كذلك ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية إذا سبقت بنفي محض أو طلب وهو الأمر والنهي والتمني والدعاء والعرض والاستفهام والتحضيض.

١١- ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المضارع مع الواو هو الخلاف ، وذهب البصريون إلى أن الناصب أن مقدرة وجوبًا وقد وافق الأنباري البصريين وأجاب عن كلمات الكوفيين بأن الخلاف لا يصلح لكونه موجبًا للنصب.

١٢- ذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف.

١٣- ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية إذا سبقت بالأمور التي سبقت واو المعية.

١٤- قال الكوفيون في فاء السببية ما قالوه في واو المعية ، وكذلك قول البصريين ، ووافق الأنباري البصريين وأجاب عن كلمات الكوفيين والجرمي كذلك الذي ذهب إلى أن الناصب هو الفاء نفسها.

١٥- (أو) حرف عطف مذهب الجمهور فيه أنه يشَرك في الإعراب وليس في المعنى ، وذهب ابن مالك إلى أنها تشرك في الإعراب والمعنى ، وقال المرادي إن الوجهين صحيحان.

١٦- ذهب الكسائي إلى أن (أو) تنصب المضارع بنفسها ، وبعض الكوفيين والفراء قالوا إن الخلاف هو الناصب ، أما البصريون فقالوا إنها عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة.

١٧- تضمر أن وجوبًا بعد (أو) إذا كانت بمعنى حتى (إلا أن) أو (إلا).

١٨- سيبويه لم يذكر لـ (أو) إلا معنى (إلا أن) ، ومن النحويين من يجعلها بمعنى الغاية ومنهم الزمخشري هذا ما ذكره ابن يعيش.

١٩- الرابط بين (أو) و(إلا أن) هو معنى العدول عما أوجبه اللفظ الأول فحين تقول : جاءني القوم إلا زيدًا ، فاللفظ الأول أوجب دخول زيد مع القوم لأنه منهم ، فإذا قلت (إلا) أبطلت ما أوجبه الأول ، وهكذا (أو).

****

مصادر البحث:

١- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، ت ٥٢١هـ ، تحقيق : د. حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢- الأصول في النحو لأبي بكر من بن سهل بن السراج، ت ٣١٦هـ ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.

٣- إملاء ما منّ به الرحمن، لأبي البقاء العكبري، ٥٣٨-٦١٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤- الإنصاف.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري المصري، ت ٧٦١هـ، الطبعة السادسة، ١٩٨٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦- البهجة المرضية في شرح الألفية لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق: أحمد إبراهيم محمد علي ، دار الفكر، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٧- تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، ٦٥٤-٧٥٤هـ، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، دار الفكر للطباعة والنشر.

٨- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، ٦٥٤-٧٥٤هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٩- توجيه اللمع للعلامة أحمد بن حسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني ، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٠- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني.

١١- الجني الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ميدان الأزهر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٣- شرح الرضى على الكافية، تعليق وتصحيح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، بيروت، لبنان.

١٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٦- شرح التسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٧- شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين أبي البقاء ابن يعيش، ت ٦٤٣هـ، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري المصري، ٧٠٨هـ-٧٦١م.

١٩- شرح شواهد العيني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٠- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف الدكتور : خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٢١- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، ت ٣٢٥هـ، تحقيق ودراسة : د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٢- كتاب المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ٢١٠-٢٨٥هـ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٢٣- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وتعليق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٢٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ٤٦٧-٥٣٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٥- اللمع في العربية، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ، تحقيق : حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦- معجم الإعراب والإملاء، جمع وتنسيق : د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٢٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

الهوامش:

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، بيروت، لبنان، ٣٣٩/٢.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣٣٨/٢.

(٣) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٣٤٥/٣.

(٤) توجيه اللمع للعلامة أحمد بن حسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنى، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٣٥٧.

(٥) شرح التسهيل، ٣٤٥/٣؛ وشرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين أبي البقاء ابن يعيش، ت ٦٤٣هـ، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٢٢٩/٤.

(٦) اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنى، ت ٣٩٢هـ، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ١٨٧.

(٧) شرح المفصل، ٤/٢٣٠.

(٨) شرح المفصل، ٤/٢٣٠.

(٩) علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، ت ٣٢٥هـ، تحقيق ودراسة : د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ١٩٣-١٩٤.

(١٠) اللمع في العربية، ص ١٩٠.

(١١) توجيه اللمع، ٣٦٨.

(١٢) توجيه اللمع، ٣٦٨.

(١٣) شرح المفصل، ٤/٢٤٢-٢٤٣.

(١٤) توجيه اللمع، ٣٦٨.

(١٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب، القاهرة، ٣/٤٢٧.

(١٦) شرح الأشموني، ٣/٤٢٧.

(١٧) الإنصاف، ٢/٥٧٥.

(١٨) الإنصاف، ٢/٥٧٦.

(١٩) الإنصاف، ٢/٥٧٧.

(٢٠) الإنصاف، ٢/٥٧٧.

(٢١) الإنصاف، ٢/٥٧٨.

(٢٢) الإنصاف، ٢/٥٧٨-٥٧٩.

(٢٣) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ، تحقيق : د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م، ص ١٦٦ ؛ والجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، ومحمد نعيم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ٥٤٢ ؛ وعلل النحو، ١٩٤.

(٢٤) الإنصاف، ٢/٥٩٨.

(٢٥) الإنصاف، ٢/٥٩٧-٥٩٨.

(٢٦) علل النحو، ١٩٣-١٩٤.

(٢٧) علل النحو، ١٩٤.

(٢٨) علل النحو، ١٩٤.

(٢٩) علل النحو، ١٩٤.

(٣٠) علل النحو، ١٩٤.

(٣١) الإنصاف، ٢/٥٩٩.

(٣٢) الإنصاف، ٢/٥٩٩-٦٠٠.

(٣٣) الجني الداني، ٥٤٤.

(٣٤) الجني الداني، ٥٤٤.

(٣٥) توجيه اللمع، ٢٤٤.

(٣٦) الجني الداني، ٥٤٤ ؛ مغنى اللبيب، ١٦٧.

(٣٧) توجيه اللمع، ٢٤٤.

(٣٨) الجني الداني، ٥٤٥.

(٣٩) مغنى اللبيب، ١٦٧-١٦٨.

(٤٠) شرح المفصل، ٤/٢٤٥.

(٤١) توجيه اللمع، ٢٤٧-٢٤٨ ؛ شرح المفصل، ٤/٢٤٦.

(٤٢) شرح المفصل، ٤/٢٤٦.

(٤٣) مغنى اللبيب، ١٧٠ ؛ شرح المفصل، ٤/٢٤٦.

(٤٤) توجيه اللمع، ٢٤٣.

(٤٥) الجني الداني، ٥٤٦.

(٤٦) توجيه اللمع، ٢٤٤.

(٤٧) الجني الداني، ٥٤٧.

(٤٨) الجني الداني، ٥٤٨.

(٤٩) البيت ..... ؛ المغنى، ١٣٦ ؛ الهمع، ٢/٢٣٦.

(٥٠) الجني الداني، ٥٤٩-٥٥١.

(٥١) الجني الداني، ٥٥٠.

(٥٢) الجني الداني، ٥٥١.

(٥٣) توجيه اللمع، ٢٤٤.

(٥٤) الجني الداني، ٥٥١-٥٥٢.

(٥٥) توجيه اللمع، ٢٤٦.

(٥٦) البيت في ديوان جرير، ١٤٣ ؛ الجني الداني، ٥٥٢ ؛ توجيه اللمع، ٢٤٦ ؛ المغنى، ١٣٧.

(٥٧) الجني الداني، ٥٥٢.

(٥٨) مغنى اللبيب، ١٧٤.

(٥٩) ديوان امرئ القيس، ٢١٠ ؛ الكتاب، ٤١٧/١ ؛ مغنى اللبيب، ١٧٢، ١٧٤.
(٦٠) مغنى اللبيب، ١٧٥.
(٦١) الجني الداني، ٥٥٢.
(٦٢) مغنى اللبيب، ١٧٦.
(٦٣) اللمع، ١٨٨.
(٦٤) توجيه اللمع، ٣٦٣.
(٦٥) شرح ابن عقيل، ٣٤٧/٤ ؛ حاشية الصبان، ٤٤٨/٣.
(٦٦) شرح ابن عقيل، ٣٤٧/٤.
(٦٧) شرح ابن عقيل، ٣٤٧/٤، حاشية الصبان، ٤٤٩/٣ ؛ توجيه اللمع، ٣٦٣ ؛ التسهيل، ٣٥٨/٣ ؛ البيت للأعشى وهو من الوافر، واختُلف في نسبته فقيل هو لدثار بن شيبان، ونُسب للفرزدق، وللحطيئة وللأعشى وذكره البعض بلا نسبة (توجيه اللمع، ٣٦٣).
(٦٨) من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في شرح ابن عقيل، ٣٤٨/٤ ؛ حاشية الصبان، ٤٤٩/٣؛ توجيه اللمع، ٣٦٤ ؛ إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ٢١٦ ؛ شرح شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ٢٤١.
(٦٩) توجيه اللمع، ٣٦٤.
(٧٠) من الوافر وهو للحطيئة، وهو في شرح ابن عقيل، ٣٤٩/٤ ؛ شرح التسهيل، ٣٥٩/٣؛ حاشية الصبان، ٤٥٠/٣ ؛ توجيه اللمع، ٣٦٤.
(٧١) توجيه اللمع، ٣٦٤ ؛ حاشية الصبان، ٤٤٩/٣.
(٧٢) لدُريد بن الصمة في توجيه اللمع، ٣٦٤.
(٧٣) توجيه اللمع، ٣٦٥ ؛ حاشية الصبان، ٤٥٠/٣.
(٧٤) إصلاح الخلل، ٢٢٤.
(٧٥) إصلاح الخلل، ٢٢٤.
(٧٦) توجيه اللمع، ٣٦٥.
(٧٧) توجيه اللمع، ٣٦٥.
(٧٨) توجيه اللمع، ٣٦٥.
(٧٩) الإنصاف، ٥٥٥/٢-٥٥٧.
(٨٠) الإنصاف، ٥٥٧/٢.
(٨١) الإنصاف، ٥٥٧/٢.
(٨٢) الإنصاف، ٥٥٦/٢-٥٥٧.
(٨٣) الإنصاف، ٥٥٦/٢.

(٨٤) الجني الداني، ١٥٥.

(٨٥) اللمع، ١٨٧.

(٨٦) شرح ابن عقيل، ٣٤٣/٤.

(٨٧) شرح ابن عقيل، ٣٤٣/٤.

(٨٨) شرح ابن عقيل، ٣٤٣/٤.

(٨٩) شرح التسهيل، ٣٥٠/٣.

(٩٠) وهو من الرجز لأبي النجم العجلي وهو في اللمع، ١٨٨ ؛ توجيه اللمع، ٣٦٠ ؛ شرح التسهيل، ٣٥٠/٣ ؛ شرح ابن عقيل، ٣٤٤/٤ ؛ حاشية الصبان، ٢٤٢/٣.

(٩١) توجيه اللمع، ٣٦١.

(٩٢) اللمع، ١٨٨ ؛ توجيه اللمع، ٣٦١.

(٩٣) اللمع، ١٨٨ ؛ توجيه اللمع، ٣٦١.

(٩٤) البيت من الرمل وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل، ٣٤٤/٤ ؛ شرح الأشموني، ٤٤٣/٣ ؛ شرح التسهيل، ٣٥١/٣.

(٩٥) حاشية الصبان، ٤٤٣/٣.

(٩٦) شرح ابن عقيل، ٣٤٥/٤.

(٩٧) من البسيط بلا نسبة في شرح الأشموني، ٤٤٣/٣ ؛ شرح التسهيل، ٣٥٢/٣.

(٩٨) شرح التسهيل، ٣٥٥/٣.

(٩٩) توجيه اللمع، ٣٦١.

(١٠٠) من البسيط ولا يعرف قائله وهو في شرح ابن عقيل، ٣٤٥/٤ ؛ شرح الأشموني، ٤٤٣/٣ ؛ شرح التسهيل، ٣٥٥/٣.

(١٠١) شرح التسهيل، ٣٥٥/٣ ؛ شرح ابن عقيل، ٣٤٦/٣ ؛ توجيه اللمع، ٣٦١.

(١٠٢) الإنصاف، ٥٥٧/٢-٥٥٩.

(١٠٣) شرح التسهيل، ٣٤٧/٣.

(١٠٤) الجني الداني، ٢٢٧-٢٢٨.

(١٠٥) توجيه اللمع، ٣٦٦.

(١٠٦) البيت من الطويل لامرئ القيس، ص ٦٦، وهو في شرح المفصل، ٢٣٥/٤ ؛ شرح التسهيل، ٣٤٨/٣ ؛ حاشية الصبان، ٤٣٢/٤ ؛ الجني الداني، ٢٣١ ؛ توجيه اللمع، ٣٦٦.

(١٠٧) توجيه اللمع، ٣٦٦.

(١٠٨) شرح التسهيل، ٣٤٨/٣-.٣٤٩.

(١٠٩) الجني الداني، ٢٣٢.

(١١٠) شرح ابن عقيل، ٣٣٩/٤ ؛ حاشية الصبان، ٤٣١/٣.

(١١١) من الطويل وهو بلا نسبة، وهو في شرح ابن عقيل، ٣٤٠/٤ ؛ شرح التسهيل، ٣٤٧/٢ ؛ حاشية الصبان، ٤٣٢/٣ ؛ مغنى اللبيب، ٩٤.

(١١٢) شرح ابن عقيل، ٣٤٠/٤.

(١١٣) البيت من الوافر وهو لزياد الأعجم في شرح شواهد العيني، ٤٣٢/٣ ؛ شرح ابن عقيل، ٣٤١/٤ ؛ شرح التسهيل، ٣٤٨/٣، مغنى اللبيب، ٩٣ ؛ حاشية الصبان، ٤٣٢/٣.

(١١٤) شرح ابن عقيل، ٣٤٢/٤.

(١١٥) شرح التسهيل، ٣٤٧/٣.

(١١٦) شرح المفصل، ٢٣٤/٤.

(١١٧) شرح المفصل، ٢٣٤/٤.

(١١٨) شرح التسهيل، ٣٤٨/٣.